

Distr.: General
14 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٩

التقرير الثالث عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٩ (A/74/347). وخلال نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢ - وقد اتخذ المجلس خلال دورته لعام ٢٠١٩ القرارين التاليين: (أ) القرار ٣/٢٠١٩ المتعلق برنامج عمل العقد ٢٠٢٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً؛ و (ب) القرار ٣٢/٢٠١٩ المتعلق بالفريق الاستشاري المخصص لهايتي. وسيجري استيعاب الاحتياجات ذات الصلة لعام ٢٠٢٠ الواردة في إطار القرار ٣٢/٢٠١٩ والبالغة ٩٠٠ ٤٤ دولار، ضمن الموارد الإجمالية التي ستتاح فيما يتعلق بالباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. وستحمل الحكومة المضيفة التكاليف الإضافية المتعلقة بالقرار ٣/٢٠١٩. وبناء على ذلك، لا يُطلب رصد اعتماد إضافي يفوق المستوى الحالي للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.



ثانياً - القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٩

القرار ٣/٢٠١٩ المتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٣ - رحب المجلس في قراره ٣/٢٠١٩ بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، في عام ٢٠٢١ لمدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل، وأعرب عن تقديره وتأييده لذلك العرض. ويشير الأمين العام إلى أن الحكومة سيتعين عليها أن تتحمل التكاليف الإضافية عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣، الذي ينص على أنه يجوز لهيئات الأمم المتحدة أن تعقد دوراتها خارج مقارها المحددة عندما توافق الحكومة التي تدعوها إلى عقد دورة في أرضها على تحمّل التكاليف الإضافية الفعلية الناجمة عن ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعد التشاور مع الأمين العام بشأن طبيعة هذه التكاليف ومداهما المحتمل (A/74/347، الفقرتان ٤ و ٥).

٤ - وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن حكومة قطر ستتحمل جميع النفقات المتصلة باستضافة المؤتمر في الدوحة، بما في ذلك تكاليف السفر، وستوفر أيضاً الموظفين ذوي الخبرة، بما يشمل المترجمين التحريريين، وموظفي الاتصال والمراسم، وموظفين محلين لأداء أعمال السكرتارية. وقد أعلنت الحكومة أيضاً عن تبرعها بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار مساهمة منها في تكاليف العملية التحضيرية للمؤتمر.

القرار ٣٢/٢٠١٩ المتعلق بالفريق الاستشاري المخصص لهايتي

٥ - قرر المجلس في قراره ٣٢/٢٠١٩ تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام أعمال دورة عام ٢٠٢٠، وطلب إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس لينظر فيه في دورته لعام ٢٠٢٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

٦ - وتشير التقديرات إلى أن الدعم الذي يتعين تقديمه إلى الفريق الاستشاري المخصص سيبلغ ٩٠٠ ٤٤ دولار، وسيشمل ما يلي: (أ) مصروفات السفر لأعضاء الفريق الاستشاري وللموظفين اثنين لا أكثر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاجتماع مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية في عام ٢٠٢٠ وللقيام ببعثة إلى هايتي في السنة نفسها (٤٠٠ ٤٠ دولار)؛ و (ب) خدمات دعم الاجتماعات ومصاريف أخرى في هايتي (٥٠٠ ٤ دولار). ويقترح الأمين العام استيعاب هذه الاحتياجات ضمن الموارد الإجمالية التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (المرجع نفسه، الفقرتان ٧ و ٨).

٧ - وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشأ الفريق الاستشاري أول الأمر في عام ١٩٩٩ بناء على طلب من مجلس الأمن ورد في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨) دعا فيه هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في صياغة برنامج طويل الأجل لدعم هايتي. وفي عام ٢٠٠٤، نشط المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري من جديد بناء على طلب من رئيس وزراء هايتي. ومنذ ذلك الحين، دأب المجلس على تجديد ولاية الفريق الاستشاري سنوياً.

٨ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد ذات الصلة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عندما مدد المجلس ولاية الفريق الاستشاري للمرة الأولى بعد عام ٢٠٠٤، أدرجت الاحتياجات في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس. ولم تدرج الاحتياجات في تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة، لأن الولاية لم تمدد لاحقا إلا بعد اقتراح الميزانية البرنامجية أو الموافقة عليها.

ثالثا - استنتاج

- ٩ - ترد في الفرع الرابع من التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.
- ١٠ - فيما يتعلق بالقرار ٣/٢٠١٩ المتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة في عام ٢٠٢١.
- ١١ - وفيما يتصل بالقرار ٣٢/٢٠١٩ المتعلق بالفريق الاستشاري المخصص لهايتي، ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترح استيعاب الاحتياجات من الموارد البالغ قدرها ٤٤ ٩٠٠ دولار ضمن الموارد الإجمالية التي ستتاح في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.